(38)

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

مذكرة رقم: ٢٧٣٦/ص ١
تاريخ: ١٨ كانون الأول ٢٠٠٨

(عقد صفقات الخدمات الفنية بالساعة)

لما كانت وزارة المالية، بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء رقم ٧ تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٠، تعقد صفقات إفرادية لتقديم خدمات متنوعة، فنية وغيرها، ولاسيما في حقل المعلوماتية والمحاسبة، لانجاز الأعمال المتراكمة والمتزايدة،

ولما كانت عقود الصفقات المذكورة وتعديلها وإنهاؤها تدخل ضمن الصلاحيات الممنوحة حصراً للوزير بصفته الرئيس الإداري الأعلى للوزارة، وكل معاملة من هذا القبيل لم تقترن بموافقة الوزير الخطية تعتبر باطلة بطلاناً مطلقاً وبحكم المعدومة،

لـــــذلـــــك،

يطلب الى جميع العاملين في وزارة المالية عدم إجراء أي معاملة تتعلق بعقد صفقات تقديم خدمات أو تعديلها أو إلغائها، و كذلك عدم إعطائها النتائج الإدارية والمالية ما لم تكن مقترنة بالموافقة الخطية لوزير المالية، وذلك تحت طائلة المسؤولية، علماً بأننا نعلق أهمية بالغة على التقيد الدقيق بمضمون هذه المذكرة./.

وزير المالية
د.محمد شطح

مستحق لجانب:
- المديرة العامة لشؤون العقارات،
- مديرة المحكومة العامة،
- المجلس الأعلى للجمارك.
- مديرة الشباب والرياضة الوطني.
- مفوضية الحكومة لدى إدارة حصر التبغ والتنباك.
- المركز الالكتروني.
- المعهد المالي.
- المديريات والمالكيات التابعة لمديرية المالية العامة.

مدير المالية العام
الكاتب بيغتاش

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

الوزير

مذكرة رقم: ٢٧٣٦/ص ١

تاريخ: ١٨ كانون الأول ٢٠٠١

(عقد صفقات الخدمات الفنية بالساعة)

لما كانت وزارة المالية، بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء رقم ٧ تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٠، تعقد صفقات إفرادية لتقديم خدمات متنوعة، فنية وغيرها، ولاسيما في حقل المعلوماتية والمحاسبة، لانجاز الأعمال المتراكمة والمتزايدة،

ولما كانت عقود الصفقات المذكورة وتعديلها وإنهاؤها تدخل ضمن الصلاحيات الممنوحة حصراً للوزير بصفته الرئيس الإداري الأعلى للوزارة، وكل معاملة من هذا القبيل لم تقترن بموافقة الوزير الخطية تعتبر باطلة بطلاناً مطلقاً وبحكم المعدومة،

لـــــذلـــــك،

يطلب الى جميع العاملين في وزارة المالية عدم إجراء أي معاملة تتعلق بعقد صفقات تقديم خدمات أو تعديلها أو إلغائها، و كذلك عدم إعطائها النتائج الإدارية والمالية ما لم تكن مقترنة بالموافقة الخطية لوزير المالية، وذلك تحت طائلة المسؤولية، علماً بأننا نعلق أهمية بالغة على التقيد الدقيق بمضمون هذه المذكرة./.

وزيـــر الماليـــة

د.محمد شطح